السياسي الاسرائيلي، فانهم سيصلون الى قناعة مفادها ان التناقض بين الحزبين الاسرائيليين (العمل والليكود) يدخل المرحلة الراهنة لابساً قناع الماضي. والتناقض بين الحزبين له وجهان: الاول تكتيكي له علاقة مباشرة بالانتخابات المقبلة، والآخر استراتيجي، معني، اخيراً، بالحل النهائي لقضية الاراضي المحتلة. ويتداخل في التكتيكي والاستراتيجي البعدان، الاقليمي والدولي.

على الصعيد الاستراتيجي، طرح حزب العمل مشاريعه على أساس «تقاسم وظيفي» مع الاردن في الضفة الغربية، او اعادة المناطق المكتظة سكانياً الى مصر والاردن، أو أي صياغة اخرى لمشروع يغئال آلون. وبما انه كان يعرف مسبقاً ان التوازن الدولي لا يسمح، ولن يسمح، لاسرائيل بأن تكون اقوى، أو أكبر، من قدرة القوى الدولية على كبحها، فانه كان يميل الى الحلول الاكثر تجاوباً مع الميزان الدولي، لتحقق أعلى درجة من المكتسبات التي اساسها ضمان أمن اسرائيل على المدى البعيد، بتعديلات حدودية، وابقاء المستوطنات الاستراتيجية، والاتفاق على حل سياسي متوازن للفلسطينيين، لا مانع، من حيث المبدأ، ان يقبل بكيان فلسطيني متحد كونفدرالياً مع الاردن.

ضمن المدارات السابقة، برزت عدة حقائق فاعلة ومؤثرة من جانب اسرائيل، في ما خص تنفيذ الحكم الذاتي من طرف واحد. وكان لموشي دايان قصب السبق في هندسة وتطبيق بنية العلاقة مع المناطق المحتلة، باعتباره وزير الدفاع والمسؤول المباشر عن ادارة تلك المناطق. وقد وضع الخطة انطلاقاً من استراتيجيتين: الاولى تعمل على اساس ان المناطق المحتلة ستعاد الى الدول العربية غداً؛ والثانية تنطلق من ان هذه المناطق ستبقى مع اسرائيل الى الابد. فمن اجل الاستراتيجية الاولى، تبقى المناطق المحتلة مجال مفاوضات لابتزاز اعتراف عربي باسرائيل، ينهي حالة العداء ويقيم علاقات طبيعية، مع اعطاء سكان هذه المناطق الفرصة لادارة أنفسهم تحت الاحتلال من خلال المؤسسات البديلة للدولة الغائبة (الاردن)، فتساهم هذه المؤسسات، أي البلديات والمجالس القروية، في اقرار الحياة الطبيعية، بينما يتكفل الجيش الاسرائيلي بالجانب الأمني. وفي الاتجاه الآخر، وهو ابقاء المناطق المحتلة مع اسرائيل، وضع دايان ما سمي بسياسة «الضم الزاحف»، أي ادخال الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل تدريجياً، مع تنامي معطيات واقعية يفرضها الاحتلال وتبرر لاحقاً الضم النهائي. وقد بدأ تنفيذ ذلك عبر مشروع آلون وتصوراته حتى العام ١٩٧٧ ببناء ١٢٠ مستوطنة في الجولان وغزة واغوار الاردن.

اما برنامج الليكود، على المستوى الاستراتيجي، فهو أشد خطورة على موازين القوى الاقليمية والدولية في المنطقة. فخلال فترة حكمه، التي امتدت بين العامين ١٩٧٧ و١٩٨٤، تمكّن مناحيم بيغن من تعزيز وتنشيط «الضم الزاحف» بمصادرة ٦٠ بالمئة من أراضي المناطق المحتلة، وبناء ٨٠ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالاضافة الى اقامة مستوطنات كبيرة بالقرب من المدن العربية، كما في نابلس، او في وسط المدن العربية، كما في الخليل.

وعلى الرغم من ان «الحتم السكاني» يثقل، بشدة، على الصياغات الايديولوجية والاستراتيجية للمؤسسة السياسية الاسرائيلية، وهو امر معهود في الخطاب الصهيوني، فاننا نشهد، منذ العام ١٩٨٥، مجافاة بيّنة للمنطق الصارم الذي فرض «الخيار الاردني». فحزب العمل، المتمسك الرئيس بهذا المنطق، بدا وكأنه يبحث عن اجماع جديد يتكيف به مع الحقائق السكانية والاقليمية. والليكود، في الطرف المقابل، لديه حلوله الخاصة لـ «المشكلة السكانية» التي تشمل الابعاد القسري في سبيل توازن سكاني اكثر قبولاً. اما الفرق الاساس بين تصور الحزبين، فهو الفرق بين وحدانية